

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون
البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/63/L.3)]

٢/٦٣ - الوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبخاصة

الفقرة ١١،

تعتمد الوثيقة الختامية التالية:

إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية^(١) الذي عقد في نيويورك في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

(١) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) الذي أقر فيه رؤساء الدول والحكومات بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية وحثوا المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف على زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى تلك المجموعة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة وللمساعدة على التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظمها للنقل العابر وصمموا على تهيئة بيئة، على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء، تفضي إلى التنمية والقضاء على الفقر،

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بالتصدي على وجه السرعة للاحتياجات الإنمائية الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألمّتي بشكل كامل وفعال وفي الوقت المناسب، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣)،

وإذ نؤكد من جديد أيضا أن برنامج عمل ألمّتي يشكل إطار عمل أساسيا لشراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ نسلم بأن المسؤولية عن إقامة نظم نقل فعالة تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية التي يتعين عليها أن تسعى لتهيئة الظروف التي يمكن من خلالها إيجاد الموارد واجتذابها وتعبئتها بصورة فعالة من أجل التصدي للتحديات الإنمائية وأن تلقى جهودها دعما دوليا مستمرا من الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية والإقليمية بروح من المسؤولية المشتركة، بما في ذلك الدور الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الأخذ في الاعتبار أيضا الاتفاقات بشأن التكامل الإقليمي،

وإذ نسلم أيضا بأن القطاع الخاص طرف معني ذو أهمية، ينبغي أن تزيد مساهمته في تطوير الهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية، بسبل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص،

وإذ نسلم كذلك بأن التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية يؤدي إلى تحسين نظم النقل العابر. ويتعين تعزيز هذا التعاون على أساس المصلحة المتبادلة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ نؤكد من جديد حق البلدان غير الساحلية في أن يكون لها منفذ إلى البحر ومنه وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية،

وإذ نؤكد من جديد أيضا أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا تخل الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال بمصالحها المشروعة،

وإذ نعرب عن دعمنا للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من النزاع بهدف تمكينها، حسب الاقتضاء، من تأهيل هياكلها الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وإعادة بنائها ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل الملتقى والأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ نحيط علما بالوثيقتين الختاميتين للاجتماع المواضيعي بشأن تطوير الهياكل الأساسية للنقل العابر الذي عقد في واغادوغو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٤) والاجتماع المواضيعي بشأن التجارة الدولية وتيسير التجارة الذي عقد في أولانباتار في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧^(٥)،

وإذ نحيط علما أيضا بالوثائق الختامية للاجتماع الاستعراضي الإقليمي لدول آسيا وأوروبا الذي عقد في بانكوك في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ والاجتماع الاستعراضي الإقليمي لدول أفريقيا الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والاجتماع الاستعراضي الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية الذي عقد في بوينس آيرس في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨^(٦)،

١ - نؤكد من جديد الالتزام المتعهد به في برنامج عمل الملتقى بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع أخذ التحديات التي تواجه جيرانها من بلدان المرور العابر النامية في الحسبان، عن طريق تنفيذ التدابير المحددة في أولويات برنامج العمل الخمس^(١)؛

(٤) A/62/256 و Corr.1، المرفقان الأول والثاني.

(٥) A/C.2/62/4، المرفقان الأول والثاني.

(٦) متاحة على: www.unohrrls.org/en/lldc/673/

تقييم عام

٢ - **نقر** بأنه بالرغم من استمرار المشاكل، حققت البلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، قدرا من التقدم في تنميتها الاقتصادية ونموها عموما. فقد سجلت زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المباشر الأجنبي في السنوات الخمس الماضية، وازدادت الصادرات، ولا سيما الصادرات من النفط والموارد المعدنية الأخرى؛

٣ - **نعرب عن القلق** من أن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا سريعَي التأثير بالصدمات الخارجية والتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي؛

٤ - **نقر** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية قد سجلت، بدعم من شركائها في التنمية، قدرا من التقدم في تنفيذ التدابير المحددة المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي، وقد عززت البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية جهودها الرامية إلى إصلاح السياسات والإدارة. وأولت البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية والمنظمات الدولية والإقليمية مزيدا من الاهتمام لإقامة نظم فعالة للمرور العابر؛

٥ - **نسلم** بأن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وإن كانت تتخلل كل جانب من جوانب عملية التنمية والقضاء على الفقر، لها آثار سلبية شديدة على التجارة الخارجية على وجه الخصوص. ورغم إحراز بعض التقدم، وإن كان متفاوتا، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية مهمشة في التجارة الدولية، مما يمنعها من أن تستعين على نحو كامل بالتجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية؛

٦ - **نؤكد** أن ارتفاع تكلفة نقل السلع عبر الحدود بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية يضع منتجاتها في وضع تنافسي ضعيف ويثبط الاستثمار الأجنبي، وأن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر، مثل عدم كفاية الهياكل الأساسية للنقل وعدم كفاية القدرة الاستيعابية في الموانئ والتأخير في الموانئ والتخليص الجمركي والاعتماد على المرور العابر والرسوم والعقبات الناجمة عن الإجراءات الجمركية المرهقة وغيرها من القيود التنظيمية وعدم تطور قطاع اللوجستيات وضعف الترتيبات القانونية المؤسسية، فضلا عن المعاملات المصرفية المكلفة. وفي معظم الحالات أيضا، تكون بلدان المرور العابر المجاورة للبلدان النامية غير الساحلية ذاتها بلدان نامية، وغالبا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مشابه إلى حد كبير وتعاني من شحة

الموارد بدرجات مماثلة. ويلزم التصدي لهذه التحديات بسرعة من خلال التعجيل في تنفيذ الإجراءات المحددة في إطار كل أولوية من الأولويات المحددة في برنامج عمل ألماتي؛

المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

٧ - نرحب بالجهود التي بذلها العديد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لإصلاح سياساتها الإدارية والقانونية والمتعلقة بالاقتصاد الكلي، على أساس نهج متكامل إزاء التجارة والنقل. وقد شملت تدابير الإصلاح تحرير خدمات المرور العابر والنقل من القيود والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإنشاء ممرات إقليمية للنقل المتعدد الوسائط ووضع قواعد ومعايير مشتركة وشفافة ومبسطة تعزز الحوار بين القطاعين الخاص والعام لمواجهة الاختناقات القائمة في مختلف قطاعات خدمات المرور العابر. ويلزم الاستمرار في بذل الجهود لكفالة أن تنفذ هذه الإصلاحات الإيجابية على نحو فعال وأن تراعي استراتيجيات النقل وبرامجه، ولا سيما الاستراتيجيات والبرامج التي تتعلق بتنظيم عمليات النقل أو بناء هياكل أساسية جديدة رئيسية، على نحو تام الجوانب البيئية والاحتياجات الإنمائية لضمان تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية والإنمائية والبلدان المانحة، توفير مزيد من المساعدة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في هذا الصدد؛

٨ - نسلم بما للتعاون والتكامل الإقليميين بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة من دور مهم في إيجاد حل فعال ومتكامل لمشاكل التجارة عبر الحدود والنقل العابر. وفي هذا السياق، نرحب بصفة خاصة بالمبادرات الإقليمية التي تهدف إلى النهوض بإقامة شبكات إقليمية للسكك الحديدية والطرق البرية للنقل العابر، مثل الاتفاقات المتعلقة بالطريق الرئيسي الآسيوي والسكك الحديدية العابرة لآسيا وخطة العمل القصيرة الأجل المعنية بالهياكل الأساسية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج سياسات النقل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا والدراسة التشخيصية القطرية للهياكل الأساسية في أفريقيا بهدف تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والاتحاد المعني بالهياكل الأساسية في أفريقيا؛

٩ - نسلم أيضا بأن الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والمرور العابر، وكذلك الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية التي صدقت عليها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، هي الوسائل الرئيسية الكفيلة بتنسيق القواعد والوثائق وتبسيطها

وتوحيدها. ونشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على جد سواء على أن تنفذ أحكام تلك الاتفاقيات والاتفاقات على نحو فعال؛

إقامة الهياكل الأساسية للنقل العابر وصيانتها

١٠ - نقر بأنه رغم التحسن الطفيف الذي طرأ على إقامة الهياكل الأساسية للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية هناك عقبات رئيسية تعترض إقامة نظم للنقل العابر قابلة للاستمرار ويمكن التنبؤ بها تتمثل في عدم كفاية الهياكل الأساسية المادية للنقل بالسكك الحديدية والنقل البري والموانئ والطرق المائية الداخلية وخطوط الأنابيب والنقل الجوي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدهورها في العديد من البلدان النامية غير الساحلية، إلى جانب قلة القواعد والإجراءات الموحدة وقلة الاستثمار عبر الحدود وضعف مشاركة القطاع الخاص. ولا تزال الوصلات المادية التي تربط البلدان النامية غير الساحلية بشبكات هياكل النقل الأساسية الإقليمية دون التوقعات بكثير. ويمثل انعدام هذه الوصلات مشكلة كبيرة ينبغي معالجتها على وجه السرعة؛

١١ - نسلم بما يؤديه إنشاء الهياكل الأساسية للنقل العابر، وبخاصة الوصلات الناقصة اللازمة لإكمال الشبكات الإقليمية، وتحسين المرافق القائمة وصيانتها من دور مهم في عملية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٢ - نشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على تخصيص حصة أكبر من الاستثمارات العامة من أجل إقامة الهياكل الأساسية وصيانتها، بدعم حسب الاقتضاء بالمساعدات المالية والاستثمارات التي تقدمها الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية. ونلاحظ أنه ينبغي أيضاً تشجيع مشاركة القطاع الخاص في هذا الصدد؛

١٣ - نشدد على ضرورة إدماج تطوير وتحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وعلى ضرورة أن تأخذ بالتالي البلدان المانحة في الاعتبار متطلبات إعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية في الأجل الطويل؛

التجارة الدولية وتيسير التجارة

١٤ - نخط علمنا بأن البلدان النامية غير الساحلية قد حققت بعض التقدم في مجال التجارة الدولية، وإن كان محدوداً ومتفاوتاً؛

١٥ - **نعرب عن القلق** لأن حصة البلدان النامية غير الساحلية في تجارة السلع العالمية لا تزال صغيرة. ولا يزال معظم البلدان النامية غير الساحلية يعتمد على تصدير عدد محدود من السلع. ويحول تهميشها المستمر من النظام التجاري الدولي دون استعانتها على نحو كامل بالتجارة كأداة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٦ - **نلاحظ مع القلق** أن نحو ثلث جميع البلدان النامية غير الساحلية لا يزال خارج النظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى قواعد. وعليه، فإننا نؤكد ضرورة زيادة تسريع انضمام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية إلى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يراعى في عملية انضمام البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية مستوى التنمية في كل منها، بما في ذلك ما تنفرد به من احتياجات ومشاكل تنجم عن سلبيات موقعها الجغرافي. وينبغي للشركاء في التنمية أن يقدموا المساعدة في هذا الشأن؛

١٧ - **نسلم** بأن أحد الأسباب الرئيسية لتهميش البلدان النامية غير الساحلية من النظام التجاري الدولي هو ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية. وبالتالي، فإننا نؤكد ضرورة أن تولي المفاوضات الحالية بشأن وصول السلع الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق اهتماما خاصا للمنتجات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٨ - **نؤكد من جديد** ضرورة أن تولي المفاوضات التجارية الحالية، وفقا للالتزامات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري^(٧)، وبخاصة الفقرتان ١٣ و ١٦ منه، ولقواعد منظمة التجارة العالمية، كل الاهتمام لاحتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

١٩ - **نلاحظ** أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن تيسير التجارة، ولا سيما المفاوضات المتعلقة بالمواد ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، مثل المادة الخامسة المتعلقة بحرية المرور العابر والمادة الثامنة المتعلقة بالرسوم والإجراءات والمادة العاشرة المتعلقة بالشفافية، وفقا للطرائق الواردة في المرفق دال من قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(٨)، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز تدفق السلع والخدمات على نحو أكثر كفاءة وتحسين قدراتها التنافسية الدولية نتيجة لانخفاض تكلفة المعاملات. وفي هذا السياق،

(٧) A/C.2/56/7، المرفق.

(٨) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاحة على: <http://docsonline.wto.org>

ينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، وبصفة خاصة إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٠ - نسلم بأنه تم تحقيق بعض التقدم على صعيد تنسيق المعابر الحدودية والاستثمار في الهياكل الأساسية ومرافق تخزين البضائع والأطر المعيارية وغير ذلك من التسهيلات التي تعود بالنفع على البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على حد سواء؛

٢١ - نقر، من جهة أخرى، بأنه ما زال هناك العديد من المعوقات الخائفة للتجارة في كثير من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويلزم التصدي بصورة عاجلة لهذه المعوقات التي تشمل: العدد المفرط من المستندات المطلوبة للتصدير/الاستيراد؛ وتزايد حواجز الطرق المقررة وغير المقررة؛ وعدم وجود نقاط مراقبة على الحدود المتاخمة؛ والقوافل الجمركية التي لا مبرر لها؛ وإجراءات التخليص الجمركي والتفتيش المعقدة والتي لا تستند إلى معايير؛ وعدم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واف؛ وعدم شفافية القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالتجارة والجمارك؛ وانعدام القدرات المؤسسية والموارد البشرية المدربة؛ وعدم تطور الخدمات اللوجستية؛ وانعدام التشغيل المشترك لنظم النقل وانعدام المنافسة في قطاع خدمات النقل العابر؛ وبطء التقدم في إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة والنقل أو تعزيزها؛ وانخفاض مستوى التقيد بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر؛

تدابير الدعم الدولية

٢٢ - نوه بزيادة المساعدة الإنمائية وتدابير تخفيف عبء الدين لصالح البلدان النامية غير الساحلية. بيد أننا نلاحظ أن قسطاً كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية ينفق على المعونة في حالات الطوارئ والمعونة الغذائية. فلم يطرأ تغيير على مخصصات المساعدة الإنمائية للنقل والتخزين والاتصالات على مدى السنوات الخمس الماضية، في حين أن الحاجة إلى زيادة الدعم المالي لبناء الهياكل الأساسية وصيانتها لا تزال قائمة وملحة. ورغم أنه تم تعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين اللتين قدمت في إطارهما المساعدة لتخفيف عبء الدين للعديد من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، فإن عبء الدين لا يزال مرتفعاً في كثير من تلك البلدان؛

٢٣ - نؤكد على الحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي. ومن شأن مشاركة القطاع الخاص، من خلال التمويل المشترك، أن تقوم

بدور حافز في هذا الصدد. ونشير إلى أنه على الرغم من زيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي هناك إمكانية كبيرة لأن يشارك القطاع الخاص في إقامة الهياكل الأساسية؛

٢٤ - نقر بزيادة ما تركزه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية من اهتمام وموارد للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ونسلم مع التقدير بالشوط الذي قطع في وضع آليات رصد فعالة لقياس التقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي. ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمجموعة مؤشرات الاقتصاد الكلي والتجارة والنقل، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بمنهجية الوقت/التكلفة، والبنك الدولي فيما يتعلق بمؤشر الأداء اللوجستي ومؤشرات أداء قطاع الأعمال التي توفر بيانات كمية لقياس التقدم، ونؤكد على ضرورة مواصلة بذل هذه الجهود؛

الإجراءات اللازمة اتخاذها في المستقبل لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي

٢٥ - هيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية اتخاذ التدابير التالية لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي:

- (أ) تعزيز التعلم من الدروس المستفادة من مبادرات الهياكل الأساسية الإقليمية القائمة التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار المتكامل عبر الحدود في الهياكل الأساسية؛
- (ب) زيادة تعزيز الإطار القانوني الذي ينظم عمليات النقل العابر، بوسائل منها التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية؛
- (ج) تعزيز التعاون المشترك بين شبكات السكك الحديدية بغرض تسهيل سير القطارات المباشرة؛
- (د) تيسير عمليات النقل العابر البري بتوحيد رسوم النقل البري وأحجام المركبات والحدود القصبوى لحمولة محور المركبة والحجم الإجمالي للمركبات ومخططات التأمين على المركبات لصالح الغير وعقود نقل السلع بالبر؛
- (هـ) التنفيذ الفعال لتدابير تيسير التجارة بما فيها تنفيذ المخططات الإقليمية الجمركية للمرور العابر وخفض/تقليل عدد المستندات التجارية ومستندات النقل إلى حدها الأدنى وتوحيد ساعات العمل على الحدود الوطنية ونشر إجراءات ورسوم وتكاليف النقل العابر والتنسيق المشترك بين الوكالات لخدمات الرقابة على الحدود وإقامة مجتمعات محلية في الموانئ وتعزيز عملها بشكل فعال؛

- (و) النظر في إمكانية التفاوض على إقامة مناطق معفاة من الضرائب في الموانئ البحرية وإنشاء هذه المناطق في الأماكن التي لم يتم القيام فيها بذلك؛
- (ز) بذل الجهود للقضاء على الممارسة المتعلقة بالقوافل الجمركية، والقيام بلوغ هذه الغاية بالتفاوض على ترتيبات تحقق فائدة متبادلة لاستحداث نظام لمركبات مؤمنة تستخدم في المرور العابر، على أن تنظم، إذا اقتضى الأمر، عمليات يومية للمرافقة من جانب الجمارك؛
- (ح) اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة لمتابعة وكلاء الرقابة في ممرات النقل البري من أجل تقليل إقامة الحواجز على الطرق. وفي هذا السياق، ينبغي للجان الإقليمية أن تساعد بلدان المرور العابر النامية في التصدي لمسألة تحويل السلع العابرة إلى الأسواق المحلية؛
- (ط) تحسين مرافق الهياكل الأساسية الحدودية وإدخال نظام النافذة الوحيدة/الوقفة الواحدة على الحدود، إلى جانب إرساء البرامج اللازمة لبناء القدرات؛
- (ي) الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة لتعزيز تيسير التجارة وتسهيل تبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة في مجالي النقل والتجارة؛
- (ك) توسيع وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص بمختلف أشكاله، والقيام في هذا السياق بتوسيع منتديات الحوار بين القطاعين العام والخاص، مثل لجان تيسير التجارة والنقل أو لجان إدارة الممرات؛
- (ل) تعبئة الاستثمار الكافي من جميع المصادر، بما فيها القطاع الخاص لتطوير وصيانة شبكات النقل فضلا عن بناء الوصلات الناقصة؛
- (م) الاستفادة، حسب الاقتضاء، من الشراكات التي تحقق فائدة متبادلة للقطاعين العام والخاص لتوفير مصادر إضافية للتمويل ونظم تكنولوجية وإدارية حديثة؛
- (ن) المواكبة المستمرة للنظم التكنولوجية والإدارية المتغيرة التي تؤثر على التجارة والنقل. وفي هذا السياق، يعد توسيع طاقة الحاويات مسألة ذات أهمية ملحة لكثير من الموانئ البحرية؛
- (س) النظر في تعيين جهة تنسيق مسؤولة عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وتنسيقه على الصعيد الوطني؛

٢٦ - فوجِب بالاقترح المتعلق بإنشاء هيئة بحث دولية في أولانباتار لتعزيز القدرات التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية اللازمة لزيادة فعالية جهودنا المنسقة من أجل

التنفيذ الفعال للأحكام المتفق عليها دولياً، وبخاصة برنامج عمل الماتي والأهداف الإنمائية للألفية. ونحث لهذا الغرض المنظمات الدولية والبلدان المانحة على أن تساعد تلك البلدان في تنفيذ هذه المبادرة؛

٢٧ - **هيب** بالجهات المانحة والمؤسسات الإقليمية والمالية والإنمائية المتعددة الأطراف تزويد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بمساعدة تقنية ومالية مناسبة وكبيرة وحسنة التنسيق وبخاصة في شكل تقديم منح أو قروض ميسرة لتنفيذ برنامج عمل الماتي، وعلى وجه الخصوص في مجالات التشييد والصيانة وتحسين مرافقها للنقل والتخزين وسائر المرافق ذات الصلة بالنقل العابر، بما في ذلك الطرق البديلة والاتصالات المحسنة وتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية؛

٢٨ - **هيب** بالشركاء في التنمية تنفيذ المبادرة المتعلقة بتقديم المعونة من أجل التجارة على نحو فعال لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وتنويع منتجات التصدير عن طريق إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

٢٩ - **نشجع** المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة بنظم النقل العابر، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع نقلها؛

٣٠ - **نشجع أيضاً** زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة من الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الماتي؛

٣١ - **هيب** بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل الماتي في برامج عملها، مع مراعاة استعراض منتصف المدة، وندعو سائر المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى القيام بذلك ونشجعها على أن تستمر، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاياتها، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بوسائل عدة منها التنسيق الجيد وبرامج المساعدة التقنية المنسقة في مجال تيسير النقل العابر والتجارة، وعلى وجه الخصوص:

(أ) نشجع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال والإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ومضاعفة جهوده للدعوة لزيادة الوعي الدولي ببرنامج عمل ألماتي وتعبئة الموارد وزيادة تعزيز التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في الوقت المناسب؛

(ب) نشجع اللجان الإقليمية على مواصلة تعزيز جهودها للعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل وضع نظم متكاملة للنقل الإقليمي العابر والوفاء بالشروط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتصدير والاستيراد والمرور العابر وفقاً للاتفاقيات والمعايير الدولية وتعزيز ممرات العبور المتعدد الوسائط وتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتنفيذها بمزيد من الفعالية والمساعدة في إنشاء آليات تنسيق وطنية لتيسير التجارة والنقل وتحسين تخطيط وتطوير الوصلات الناقصة في شبكات الهياكل الأساسية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا؛

(ج) نشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مواصلة تعزيز مساعده التقنية في مجالات الهياكل الأساسية والخدمات وترتيبات النقل العابر والتجارة الإلكترونية وتيسير التجارة فضلاً عن المفاوضات التجارية مع منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها. وينبغي لشعبة أفريقيا والأقل نمواً والبرامج الخاصة أن تعمل، في حدود ولايتها، على تعزيز عملها التحليلي ومساعدتها التقنية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أيضاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يستحدث أدوات عملية وأن يضع أدلة للاستثمار وأن يجدد أفضل الممارسات لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الجهود التي تبذلها لجذب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي؛

(د) نشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبرامج بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية؛

(هـ) ندعو منظمة التجارة العالمية إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية؛

(و) ندعو البنك الدولي إلى مواصلة منح الأولوية لطلبات تقديم المساعدة التقنية لإكمال الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستخدام الفعال لمرافق العبور الحالية، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات المعلومات وتبسيط الإجراءات والوثائق؛

(ز) ندعو منظمة الجمارك العالمية وسائر المنظمات الإقليمية والدولية المعنية إلى مواصلة تعزيز تقديم المساعدة التقنية وبرامج بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجالات إصلاح الجمارك وتبسيط وتوحيد الإجراءات والإنفاذ والامتثال؛

٣٢ - ندعو الجمعية العامة إلى أن تنظر في الوقت المناسب في إجراء استعراض نهائي لتنفيذ برنامج عمل ألماتي وفقا للفقرة ٤٩ منه.

الجلسة العامة ١٩

٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨